الفصل الأول

خلفية الدراسة

1.1 تمهيد

تعد إدارة المؤسسات التعليمية من أهم الأنشطة الإنسانية في المجتمعات على اختلاف مراحل تطورها، ذلك لأنها تؤثر تأثيرا مباشرا في حياة الشعوب والأمم اجتماعيا، واقتصاديا، وسياسيا. فالتعليم استثمار ناجح يتطلب سعيا جادا من المسؤولين عن العمل المؤسسي، في البحث عن سبل تطوير أدائهم، من خلال تطبيق نظريات الإدارة التربوية الحديثة، التي تعزز مكانة المؤسسات التعليمية، وتحافظ عليها، وتسعى للرقي بها والتغلب على كل التحديات التي تعترضها (Hussey, David, 2008:3).

ومع بداية الألفية الثالثة، شهد المجتمع العالمي تغيرات وتحولات كبرى في شتى ميادين ومجالات المعرفة، مثل التقدم العلمي والتكنولوجي السريع والمتلاحق، والتقدم الكبير في وسائل الانتقال والاتصال والثورة المعلوماتية وما يرتبط بها من ضرورة إقامة مجتمع المعرفة وبناء مجتمع المعلومات (عاشور والشقران، 2010) . ويمكن أن يعرف الأداء المؤسسي: Institutional performance بأنه المنظومة المتكاملة لإنتاج أعمال المنظمة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية، والأداء المؤسسي بهذا المفهوم يشتمل على أبعاد ثلاث: أداء الأفراد في إطار وحداتهم التنظيمية المتخصصة، وأداء الوحدات التنظيمية في إطار السياسات العامة للمؤسسة وأداء المؤسسة في إطار البيئة التعليمية والثقافية والاجتماعية (طارق، 2008).

ولذلك أصبح الأداء المؤسسي حديث الساعة في نطاق المؤسسة التعليمية، أو على صعيد الدولة والعالم. فالتطور التكنولوجي ومحدودية الموارد وزيادة المنافسة أصبحت كلها تفرض على المؤسسات حسن استخدام الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة، خاصة في مجال التعليم، وهذا يتطلب وجود نظام فعال للأداء المؤسسي (جمال أبو الوفا، 2013).

وتشمل عملية تحسين الأداء المؤسسي أربعة محاور رئيسة هي: العمليات الداخلية، والهياكل التنظيمية، والموارد البشرية، والتكنولوجيا. ونظراً لأهمية هذه المحاور الأربعة فقد لاقت عملية التحسين رواجا وانتشارا سريعين، وأصبحت من الأهمية بمكان في فكر المؤسسات التعليمية (أبو قاعود، 2009).

إلى جانب ذلك فإن التحديات العالمية، جعلت المؤسسات التعليمية تفكر في أساليب ومداخل إدارية واقتصادية حديثة؛ من أجل التخطيط للارتقاء بكفاءة أداء تلك المؤسسات على نحو يحقق أهدافها. وذلك من منطلق أن الإدارة الرشيدة اقتصاديا هي المحرك الأساسي لكفاءة أداء النظم التعليمية. لذلك نجد أن عدداً متزايداً من الدول، يُبدى اهتماماً واضحاً بعمليات التقييم الدوري لأداء مؤسساتهم التعليمية، حين تستخدم نتائج التقييم في متابعة وتوجيه الخطط والسياسات التعليمية، والجهات الخارجية لتزويد القائمين على إدارتها بالأدوات اللازمة لقيادة مؤسساتهم نحو المستقبل، ويقدم لهم أداة دقيقة لفهم الأهداف وطرق تحقيقها. وبهذا يتم ترجمة الخطة إلى مجموعة من مؤشرات الأداء المؤسسي والتي يمكن قياسها في ضوء مستويات الأداء لمعرفة مدى تحقيق تلك الأهداف (عاشور والشقران، 2010) .

ويتفق كثير من الباحثين (Lockwood et al., 2007; McCaffrey, Lockwood, Koretz, & Hamilton, 2008; Schocket & Chiang, 2010) على أن القياس التقليدي (الاختبار القبلي والبعدي) يؤدي إلى أحكام غير دقيقة، أهمها: أنه لا يأخذ في الحسبان المعرفة السابقة للطالب ومستواه، ولا يراعي الفروق الفردية بين مجموعات الطلبة، فالاهتمام في القياس التقليدي بمتوسط الأداء أي بمتوسط أداء مجموعات من الطلاب وليس بكل طالب بشكل فردي، ومن ثم لا يمكن اتخاذ قرارات أو وضع سياسات تتعلق بالممارسات التربوية بحيث تضع كل الطلاب في الاعتبار ولكن تهتم فقط بالطالب المتوسط. (Schochet, P. Z, 2010).

القيمة المضافة: القيمة المضافة مصطلح ظهر كأحد المصطلحات التي جاءت نتيجة المطالبة بوضع معايير يمكن من خلالها قياس جودة التعليم، وبما يعمل على تسهيل التمييز بين المدارس المتباينة على أساس الأداء، كما يمكن استخدامه أيضا في أغراض المساءلة؛ وبما يحقق رغبة الاقتصاديين وأهل السياسة في الحصول على أعلى مردود من الإنفاق على قطاع التعليم، بالتالي يعزز القيمة التنافسية مقارنة بين بقية دول العالم، حيث يرسخ الاعتقاد بأن التعليم والتدريب يشكلان دعامة رئيسة للتنافس الاقتصادي الدولي، فنجد أن مصطلح القيمة المضافة يستخدم لقياس مدى تقدم المدرسة في إكساب طلابها المعارف والمهارات من عام لآخر، والقيمة المضافة كإستراتيجية في التقييم لا يقتصر توظيفها على تعريف فعاليات المدارس فحسب، بل توظف في مساعدة كل مدرسة على تقييم أدائها ذاتياً .(Hersh, 2014) (Bianchi, 2013) وقد ظهر مفهوم القيمة المضافة بداية في علم الاقتصاد والمعاملات المالية، لكنه سرعان ما انتشر إلى بقية العلوم وفق المنظور الذي تتناوله، ومنها علوم التربية والإدارة بفروعها المختلفة. تعرف القيمة المضافة بأنها التحسن الكمي المسجل لدى كل طالب ولدى جميع الطلاب، أكاديمياً ومهارياً وسلوكياً، والذي حققته المدرسة خلال الانتقال من فصل دراسي إلى آخر، أو من سنة إلى أخرى تحت تأثير عوامل عديدة منها

ما يعود للمدرسة، ومنها ما يعود للطالب، ومنها ما يعود للأسرة والمجتمع (Schochet & Chiang, 2010).

ويستخدم مدخل القيمة المضافة في تحليل نتائج تقييم المتعلم، بطريقة تحدد القيمة التي تسهم بها المؤسسة في تقدم تعلمه خلال فترة زمنية معينة، وهناك العديد من الدراسات التي استخدمت مدخل القيمة المضافة في تقييم مخرجات البرامج التعليمية (Decorum, Loyd, Cornell & Goldberg, 2007; Heck, 2010; Timmermans, Snijders & Bosker, 2013).

يستند تقييم القيمة المضافة إلى فلسفة تربوية مؤداها أن المؤسسات التعليمية ينبغي أن تضيف قيمة في تحصيل وأداء كل متعلم من أول العام الدراسي حتى نهايته، وينطبق ذلك على جميع المتعلمين سواء بدأوا المجموعة الدراسية أو الصف الدراسي أعلى أو أدنى من المستوى، وأن من حق كل متعلم أن ينمو بمعدل مكافئ على الأقل لمعدل نموه في السابق. والمؤسسة التعليمية الجيدة هي تلك التي يفوق أداء متعلميها ما هو متوقع، مع الأخذ بعين الاعتبار خلفياتهم التحصيلية أو الأكاديمية، وأن يكون جميع المتعلمين بها قادرين على تحقيق مستويات تحصيلية مرتفعة، تحقيق لمبدأ عدم التخلي عن أي متعلم.

فاستخدام القيمة المضافة يعتمد على تحليل نتائج الاختبارات بأساليب إحصائية مختلفة تأخذ بعين الاعتبار خصائص المتعلم التي ربما تؤثر في درجاته ونموه، وأبسط طريقة تستخدم لحساب درجة القيمة المضافة (النمو)، هي طرح مستوى تحصيل المتعلم القاعدي (baseline) ومقارنته بمستوى تحصيله الراهن (observed)وذلك لتحديد نموه عبر فترة زمنية معينة(Gascon, 2009) .

ومن ثم أكدت الدراسات (Goldstein & Speigelhalter, 2007; Schochet & Chiang, 2010) أهمية استخدام مدخل القيمة المضافة في تقويم المؤسسات التعليمية، كبديل لمتوسط درجات الاختبار الذي يشيع استخدامه بوصفه أبرز المؤشرات المستخدمة للتعبير عن نمو الأداء المؤسسي (Goldstein, H. 2007).

لذلك فتحديد آليات للقيمة المضافة باعتبارها نظاما. يؤكد على فاعلية العملية التعليمية، ومن ثم على فاعلية النظام التعليمي بأكمله، ويركز على تجويد تعلم الطلاب من خلال قياس تقدم نموهم الأكاديمي وتحسن أدائهم من سنة إلى أخرى. وإن تبني مثل هذا النظام سيحقق للمؤسسة التعليمية المزيد من الجدوى والنجاح والفاعلية، خصوصا وأن العديد من التجارب قد أكدت على فاعليته في قيادة عمليات الإصلاح وتطوير التعليم.

من هذا المنطلق، وتلك الأهمية التي يحتلها الأداء المؤسسي في الجانب التعليمي فإن الدراسة الحالية تعنى بمناقشة المؤشرات التي تقيس ذلك، من خلال مدخل القيمة المضافة عبر دراسة تطبيقية على موظفي المدارس الحكومية. حيث يسهم ذلك في تحقيق نتائج لدى المستفيدين من هذه المؤسسات، كون أن هذا المدخل يركز على تعلم الطلاب، ورفع مستويات التحصيل لديهم، كما يمكن تطبيق القيمة المضافة في كل من:

- المساءلة: حيث تقدم القيمة المضافة معلومات وبيانات واضحة تستخدم في التمييز بين المدارس وتحديد التوقعات عن المدارس التي تبدو وكأنها تعمل بشكل أفضل أو بشكل أسوأ مما هو متوقع منها.

- التحسين والتطوير: من خلال عقد المقارنات بين المدارس، وكذلك بين أداء مجموعات الطلاب في الفصل الواحد أو في الفصول المتعددة.
- التحليل الداخلي: إذ من خلاله تحدد المدارس حالتها الراهنة ومقدار الجهد المطلوب منها نحو تحقيق الأهداف المنشودة وبالتالي الوصول إلى الرؤية المرسومة.

1.2 أسباب اختيار موضوع الدراسة

هناك اعتبارات موضوعية عدة وأسباب ذاتية، دفعت الباحث إلى اختيار موضوع الدراسة، حيث إن الباحث يعمل مشرفا في دائرة الإشراف التربوي بديوان عام الوزارة، وهي الدائرة التي يوكل إليها المتابعة الفنية مركزيا وتسير وفقها العملية التعليمية بسلطنة عمان. وهو يرصد الجهود التي تبذل من قبل المدارس الحكومية ومقارنة ذلك بنوعية المخرجات التي ترفد بها المجتمع سنويا كمنتج للمدخلات والعمليات.

أما الأسباب الموضوعية التي حدت بالباحث إلى اختيار الموضوع؛ إنما يرجع إلى أهمية القيمة المضافة ذاتها التي تعتبر من أكثر الأدوات استخداما في الدول المتقدمة، كمقياس لنظم تقويم الأداء المؤسسي، ذلك أنها من أكثر المؤشرات دقة في الوقت الحاضر لتشخيص فعالية المدرسة وأداء مدرسيها نحو طلابها، والمستوى الذي يحققه هؤلاء الطلاب عاما بعد عام، كما أنه يسهم بشكل عادل وموضوعي في تقييم المؤسسات التعليمية والتمييز فيما بينها، وقياس أثرها على المستوى التحصيلي للطلبة، وإيصال أدوارها للمجتمع المحيط. والقيمة المضافة باعتبارها مؤشرا دقيقا لفعالية المدرسة، لا تنحصر في تحديد مستويات إنجاز الطلاب فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى الاهتمام بالعوامل ذات الصلة بمستويات الإنجاز، مثل إتقان التعلم وما يرتبط به من جودة أداء المعلم، وأسلوب الإدارة المدرسية، والقيم السائدة في المؤسسة، فضلا عن الشراكة مع أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع المدني.

وبالإضافة إلى ذلك، فهي تجمع أكثر ما يمكن من البيانات المتعلقة بكل عامل من تلك العوامل وتهتم بدراسة العلاقات بين تلك العوامل وإنجاز الطلاب، وتبحث في كل ما من شأنه أن يفسر المستوى الذي حققه كل طالب من جهة، وما حققه جميع الطلاب من جهة ثانية، وذلك في كافة مجالات التعلم.

فمن مزايا استخدام مدخل القيمة المضافة، أنه يقدم طريقة مجدية للبحث عن دلالات ذات علاقة بين ما يمتلكه المعلم من مؤهلات وخبرات وميول، وبين نوعية تأثيره في تعلم الطلاب. فقد ثبت من خلال بحوث عدة أجريت بالدول المتقدمة؛ أن المعلمين الذين يمتلكون بالإضافة إلى المؤهلات العلمية والخبرة الكافية ميولا نحو مادة تدريسهم، يحققون نتائج عالية لطلابهم، تساعدهم في الحصول على درجات عالية في الاختبارات، ومقارنة ذلك بصفوف لا تتوفر فيها تلك الجوانب الإيجابية.

ويركز مدخل القيمة المضافة بشكل خاص على مقدار تعلم الطلاب، وليس على ممارسات التدريس التي يحتمل ألا تكون ذات صلة بنواتج التعلم الجيدة للطلاب (الغتم،2010).

1.3 مشكلة الدراسة

أصبح الأداء المؤسسي حديث العالم حاليا، وخاصة في المؤسسات التعليمية، فالتطور المعرفي والتقني وزيادة المنافسة وعمليات ضبط الجودة أصبحت كلها تفرض على المؤسسات حسن استخدام الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة وخاصة في مجال التعليم، وهذا لا يتم بدون وجود نظام فعال للأداء المؤسسي (أبو قاعود، 2009).

وبما أن المقاييس المعيارية التي تستخدم لقياس الأداء المؤسسي قد تعددت وتنوعت، ومن هذه المقاييس بطاقة القياس المتوازنة وبطاقة المقابلة المقننة وغيرها؛ فكان لا بد أن تتبني المؤسسات التعليمية مفهوم القيمة المضافة كمدخل ومؤشر لفاعلية الأداء المؤسسي للعملية التعليمية بجميع جوانبها. وقد اختار الباحث أنْ يجري الدراسة في المدارس الحكومية بمحافظة مسقط، حيث المدارس خاضعة لمراقبة ومتابعة وإشراف مباشر من قبل وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان، التي تنتهج نظاما في تقييم الأداء المؤسسي في المدارس من خلال مجموعة من الاستمارات والاستطلاعات التي تستهدف الإداريين والمعلمين والطلاب، وكذلك أولياء الأمور. ثم يتم تحليلها إلكترونيا من خلال تقارير تجميعية وتفصيلية لتحديد جوانب القوة ومواطن الضعف. ومثال على هذه التقارير التجميعية استمارات استطلاع والمعلمين آراء الطلاب وأولياء الأمور في الحياة المدرسية، وكذلك استمارة تحليل أعمال الطلاب التي لو تأملناها سنجد أن خمسة عشر بندا من بنودها الستة عشر التي تضمنتها حصلت على متوسط التقييم 4 من 5 أي مرتفع، وحصل بند واحد على الدرجة كاملة في متوسط التقييم 5 من 5 كما يوضح ذلك (الملحق رقم 6).

وكذلك الحال في استمارة الزيارة الإشرافية للإدارة المدرسية التي تضم عشرين بندا؛ حيث حصلت 17 بندا منها على متوسط تقييم 4 من 5 (مرتفع) وفي البنود الثلاثة المتبقية كان متوسط التقييم 5 من 5 أي (مرتفع جدا) انظر (الملحق رقم 7).

ومع القيام بكل هذه الإجراءات إلا أن مستويات الأداء لا تزال تراوح مكانها وتتكرر ذات المدخلات بنفس الإجراءات والعمليات ومن الطبيعي أن تصل لنفس المخرجات؛ لذلك على المدرسة أن تضع الخطط اللازمة لتدعيم جوانب القوة وتلافي أو تقلل من مواطن الضعف من خلال التكامل مع الجهة المختصة بكل جانب من جوانبها. لأنَّ تطبيق النظام التقليدي السابق ذكره يشوبه بعض الخلل الذي يتمثل

في عدم الدقة أو الموضوعية في تعبئة تلك الاستطلاعات، ويظهر ذلك من خلال الآراء التي أبداها القائمون عليها؛ إذ كان بها تناقض في ردود الأفعال منهم ففي حين نجد أن البعض يطالب بتوفير خدمة ما، نجد أن الآخرين يرونها متوفرة وبشكل كبير في البيئة المدرسية، ما يشير إلى أن الاستجابات التي يتم تقديمها في نلك الاستطلاعات لم يتم متابعتها أو التمعن فيها بل يتم التعامل معها كإجراء هامشي غير ذي بال، وهذا ما لمسه الباحث عند سؤاله لبعضهم أثناء الدراسة الاستطلاعية حيث صرح بعضهم أننا نقوم بذلك كأمر هامشي ولا ينال الاهتمام الكافي الذي يستحقه، كما أن عامل التوقيت الذي يكون فيه التقييم متاحا وهي فترة إدخال المعلمين لنتائج الفصل الدراسي. إضافة إلى صعوبة الوصول إلى الموقع الإلكتروني بسبب تزامنها مع ضغط الشبكة في تلك الفترة، حسب ملاحظة الباحث وما يطلع عليه من مخاطبات رسمية أو شخصية حيال ذلك. وبالنظر إلى النتائج التحصيلية للطلاب والتي تظهر سنويا يلاحظ أن مخرجات النظام التعليمي دون المستوى المأمول، فكان لا بد من إحداث إصلاحات في العملية التعليمية بما يشكل نقلة نوعية في قطاع التعليم ورفع مستويات أداء العاملين، في ضوء فلسفة إدارية تعد من أحدث الفلسفات التي تندرج ضمن إدارة الجودة الشاملة.

ومن ثم تتلخص مشكلة الدراسة في وجود قصور واضح في أداء المدرسة وما تقدمه لرفع مستويات الأداء لطلابها، من خلال تحسين مستوياتهم التحصيلية بغرض تطوير كفاءة وفاعلية الأداء المؤسسي، وبالتالي فإن مدخل القيمة المضافة هو الأنسب لتحديد مستويات الأداء الحقيقية، وتشخيص الواقع ثم السعي نحو تجويد الممارسات، التي تعمل على تقديم الإضافة الحقيقية التي تجعل المؤسسة مؤهلة للتنافس مع مثيلاتها. حيث يتم الحكم على مدرسة ما أنها ضمن المدارس الأكثر فعالية في المحافظة، في حين أن نتائج طلاب تلك المدرسة ليست هي الأعلى، وبالتالي هناك ما يشير إلى وجود تناقض حول حقيقة الأداء

المؤسسي لذات المدرسة، ما يدفع إلى البحث في حقيقة ما يدور في هذا الشأن، كما أن اعتبار جميع المدارس على قدم المساواة فيما بينها عند تطبيق إجراءات تقييم الأداء لا يتصف بالعدالة والشفافية.

وحيث إن تقييم القيمة المضافة يمكنه من أن يحسن الأداء من خلال رفع الكفاءة للقيادات التربوية وجعلها قادرة على إصدار أحكام عادلة عن الفاعلية المرصودة للمؤسسات التعليمية واستناد صانعي القرارات على بيانات تفصيلية متسلسلة زمنيا، يتوقع منها أن تؤدي إلى تحسين البرامج التعليمية؛ للمساهمة في نشر ثقافة التميز في مؤسساتنا التربوية، والسعي نحو تبني التوجه الإيجابي لتكوين جيل متطور من المتعلمين له مكانته بين الدول وقادر على مواجهة المنافسة التعليمية مع الدول الأخرى.

وقد لاحظ الباحث ظهور بعض المعوقات التي تواجه تطبيق الأداء المؤسسي كان من أهمها: وجود تداخل في المهام وطبيعة تقديم الخدمة داخل المؤسسة نتيجة غياب التحديد الدقيق لاختصاصات كل جهة من الجهات التي تشرف على المؤسسة، إضافة إلى ضعف المصداقية نتيجة لتعدد تلك الجهات المشرفة، الأمر الذي جعل المردود من تلك المتابعة سلبياً ودون المأمول. كل ذلك يحتم على وزارة التربية والتعليم أن تولي موضوع الجودة الاهتمام الكبير من خلال سعي أصحاب القرار إلى تطوير المدخلات ومتابعة سير وتنفيذ العمليات بشكل متواصل، حتى يمكن الوصول إلى مخرجات ذات جودة عالية وتضيف قيمة فاعلة في نوعية النتائج في المحصلة النهائية.

1.4 أسئلة الدراسة

1. كيف يسير واقع الأداء المؤسسي لدى محافظة مسقط؟
2. ما دور القيمة المضافة في الأداء المؤسسي للعملية التعليمية في محافظة مسقط؟
3. ما طبيعة العلاقة بين الأداء المؤسسي والقيمة المضافة؟

1.5 أهداف الدراسة

رصد وتحليل واقع الأداء المؤسسي لدى محافظة مسقط:

1. تحديد دور القيمة المضافة في الأداء المؤسسي للعملية التعليمية.
2. كشف العلاقة بين الأداء المؤسسي ومدخل القيمة المضافة.

1.6 أهمية الدراسة

الأهمية النظرية: تتجلى أهمية الدراسة كونها تسهم في كشف مؤشرات الأداء المؤسسي، ودورها في إعطاء صورة حقيقية وصادقة عن واقع النظام التعليمي داخل المؤسسات التعليمية، بما يساعد في تعديل السياسات الحالية، أو تبني سياسات جديدة؛ لتحسين وتطوير النظام التعليمي بالمؤسسات التعليمية.

الأهمية المنهجية: تعتبر هذه الدراسة – في حدود علم الباحث– أول دراسة تسعى إلى الربط بين مؤشرات الأداء المدرسي ومستوى الجانب التعليمي باستخدام مدخل القيمة المضافة في سلطنة عمان. ويمكن أن تمثل الدراسة إضافة حقيقية للمكتبات، مما يعمل على إثراء هذا المجال، واستفادة الباحثين منها في المستقبل. ولا شك أن هذه الدراسة ستمثل أنموذجا يهتدي به الباحثون لإجراء دراسات مماثلة في ضوء المدخل المستخدم فيها.

الأهمية التطبيقية: إمكانية استفادة صانعي القرار التعليمي، مما قد تسفر عنه هذه الدراسة من نتائج تتعلق بمؤشرات الأداء المؤسسي (الكمية والنوعية) على الجانب التعليمي في المؤسسة التعليمية من خلال مدخل القيمة المضافة، وصولاً إلى مستوى الأداء المؤسسي المنشود في جميع مجالات النظام التعليمي المدرسي والجامعي، كما تفتح هذه الدراسة المجال للقيام بدراسات مماثلة في بقية المحافظات مما يدفع نحو وضع نظام وطني لتطبيق مدخل القيمة المضافة، وبالتالي يحقق معايير التقويم وضمان الجودة في المؤسسات التعليمية.

1.7 فرضيات الدراسة

اعتمد الباحث لمعالجة مشكلة الدراسة الحالية الفرضيات الصفرية الآتية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات مستوى مؤشرات الأداء المؤسسي، التي ترجع إلى درجة القيمة المضافة لدى عينة من أعضاء (الهيئة الإدارية والتدريسية) في المدارس الحكومية.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات مستوى الجانب التعليمي، ترجع إلى درجة القيمة المضافة لدى عينة من أعضاء (الهيئة الإدارية والتدريسية) في المدارس الحكومية.
3. لا توجد علاقة دالة إحصائيا بين مستوى مؤشرات الأداء المدرسي، ومستوى الجانب التعليمي، وفق مدخل القيمة المضافة لدى عينة من أعضاء (الهيئة الإدارية والتدريسية) في المدارس الحكومية.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

1.8 حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: تناقش الدراسة أثر الأداء المؤسسي في العملية التعليمية– القيمة المضافة.

الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة على (120) مدرسة من المدارس الحكومية التابعة لمديرية محافظة مسقط التعليمية بما تشمله من (مديرين، ومعلمين أوائل) وفق مدخل القيمة المضافة للمنتج التعليمي.

الحدود الزمنية: جرى تطبيق الدراسة بتوفيق الله وفضله في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي (2017 / 2018).

1.9 مصطلحات الدراسة

–ا لمؤشر :(indicator) يعرف في اللغة بأنه تمثيل رمزي مكثف لما حدث أو يحدث في الواقع. (عمار، 2007، 15) ويعرف اصطلاحا بأنه البيانات والمعلومات والنقاط المرجعية للقياس لمقارنة الدول وقياس التقدم التعليمي(Bottani, N, 2009) .

– الأداء :(performance) يقصد به: تنفيذ عمل أو مهمة ما أو شيء ما تم إنجازه، كما يعرف بأنه المخرجات أو الأهداف التي يسعي النظام إلى تحقيقيها، وهو أيضا قدرة المؤسسة على استخدام مواردها بكفاءة وإنتاج مخرجات متناغمة مع أهدافها ومناسبة لمستخدميها (عبد المحسن، 2008).

– المؤسسة: تطلق لغة على كل منشأة تؤسَّس لغرض معيَّن، أو لمنفعة عامة ولديها من الموارد ما تمارس فيه هذه المنفعة) . وفي الاصطلاح هي كيان اجتماعي منسق بوعي، وله حدود واضحة المعا لم، ويعمل على أساس دائم لتحقيق هدف معين أو مجموعة أهداف محددة (Handy, C., 2008). أما الأداء المؤسسي فيعرفه الباحث بأنه: قدرة المؤسسة التعليمية وكفاءتها في تنفيذ أهدافها الإستراتيجية وفقا لمدخل القيمة المضافة.

– مؤشرات الأداء المؤسسي: أما مؤشرات الأداء فهي مجموعة من المعايير الناتجة عن خبرات مرت بها المؤسسة التعليمية، يتم صياغتها في نقاط محددة يتم الاستعانة بها في عملية تقييم أدائها، وتختلف هذه المعايير تبعا للبيئة التي تعمل فيها المؤسسة والثقافة التنظيمية السائدة.

– الجانب التعليمي: هو العملية المنظمة التي تمارس من قبل المعلم بهدف نقل المعارف والمهارات إلى الطلبة، وتنمية اتجاهاتهم نحوها، ويعد التعلم هو الناتج الحقيقي للجانب التعليمي.

القيمة المضافة:Added Value يعرفها الباحث إجرائيا بأنها مقدار التأثير التربوي للمؤسسة التعليمية في مجموعة المتعلمين للمحتوى الدراسي الذي يتلقونه في عام أكاديمي من خلال فحص الزيادة التحصيلية للمعارف والمهارات المكتسبة والتي يمكن قياسها باستخدام الاختبارات المتتابعة، ويتم الوصول إلى نتائجها بأساليب إحصائية تأخذ بعين الاعتبار المهارات الأكاديمية السابقة لديهم.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA